المقدمة

لم يكن نشوء الدولة الديمقراطية التي تتمتع بالسيادة بالمهمة السهلة، فقد كان محصلة لصراعات طويلة على مر العصور على المستويين الداخلي والدولي ، فعلى المستوى الداخلي كانت هناك صراعات بين سلطات الملوك والكنيسة والاقطاعيين البرجوازيين ،وأما على الصعيد الدولي فكانت النزاعات أكثر تعقيدا بين الدول متمثلة بالحروب العالمية التي خلفت الدمار والخراب.

وبعد الويلات التي شهدتها البشرية على مر العصور، وبعد الحرب العالمية الأولى تحديداً وقفت الدول جنباً الى جنب للحد من هذه النزاعات التي تؤدي الى الحرب، فنشأت منظمة دولية تضم معظم الدول تحت مظلة قانونية قادرة على حل النزاعات التي تهدد السلام العالمي ولتجنب ويلات الحروب ، فأصبحت عهد عصبة الأمم أول منظمة دولية تظم الدول تحت غطاء قانوني ، إلا أنها لم يكتب لها النجاح والاستمرارية لنشوب الحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها الملايين من البشر جراء الصراع بين الدول للهيمنة على العالم .

ونتيجة للدمار الهائل الذي افرزته الحرب العالمية الثانية كانت الحاجة ملحه لأنشاء منظمة دولية جديدة أكثر فعالية من السابق للحد من الاقتتال بين الدول وصراعات النفوذ، كل ذلك أدى إلى الحاجة لنشوء منظمة الأمم المتحدة لحل المنازعات سلمياً، والابتعاد عن الحرب، وأدراكاً لما تجلبه الحرب من ويلات، فنشأت منظمة الأمم المتحدة هذه المنظمة التي ولدت على ركام الحرب العالمية الثانية لتنظيم الواقع الدولي وللحد من هيمنة الدول العظمى على العالم ،فكان من أهم المبادئ التي نادت بها وتبنتها المنظمة هي المساواة في السيادة بين جميع الدول كبيرها وصغيرها إذ أصبحت الحقوق والالتزامات بين الدول متساوية .

إلا أن المساواة التي تبنتها هذه المنظمة لم تدم طويلاً فقد هيمنت الدول العظمى على مجلس الأمن وهو الجهاز التنفيذي للمنظمة، فأصبحت المنظمة عبارة عن أداة لتنفيذ رغبات الدول العظمى دون الاهتمام بمصالح الدول الأخرى وسيادتها، ودون الرجوع الى الجمعية العامة التي هي أكبر جهاز في منظمة الأمم المتحدة تضم جميع الدول، فأصبح الأمر أسهل على الدول العظمى من السابق، لتنفيذ رغباتها وفرض هيمنتها على الدول الأخرى تحت غطاء قانوني متمثل بمجلس الأمن، مما يتيح لها استخدام القوة ضد الدول، وهذا ما جرى على العراق، إذ

نفذت الولايات المتحدة أجندتها في قرارات ظالمة وجائرة صادرة من مجلس الأمن متجاهلة سيادة العراق وهو العضو في منظمة الأمم المتحدة ، فأصبح العراق ينفذ عقود أذعان ليس له أي أرادة حرة في أتخاذها، ومن هذه القرارات قرار ترسيم الحدود وقرار فرض الحصار الاقتصادي الجائر الذي راح ضحيته الملايين من العراقيين ولم يكن سوى عملية تجويع ممنهجه ضد العراق ومن جهة أخرى نلاحظ أن منظمة الأمم المتحدة ليس لها أي دور في العمليات التي تقوم بها الدول الكبرى إذ هي خارجة عن الغطاء القانوني للمنظمة ، وهكذا تم غض النظر عن تصرفات الدول الكبرى عند مخالفتها قواعد القانون الدولي حتى أصبحت المنظمة مهمشة وغير فعالة، ومجرد أداة بيد الدول الكبرى .

لقد بلغت مخالفة الدول الكبرى للقانون الدولي بعداً صارخاً وصل إلى حدّ احتلال دولة دون أي سند قانوني لها، إذ أحتلت الولايات المتحدة العراق تحت ذريعة أسلحة الدمار الشامل في العام (٢٠٠٣) ، ولم تتخذ المنظمة حيال ذلك أي اجراء مباشر وسريع لرفض اعمال كهذه خارجة عن الاطار القانوني، فوجدت المنظمة نفسها في موقف محرج فأصدرت، القرار المرقم (١٤٣٨) والذي اعتبر قوات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قوات احتلال ومنتهكة لسيادة دولة مستقلة عضو في منظمة الأمم المتحدة في سابقة لامثيل لها في تأريخ العلاقات الدولية منذ التصديق على ميثاق الأمم المتحدة ونفاذه عام ١٩٤٥.

أولاً:-أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث عبر فهم التطور الذي حصل على سيادة الدول بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية واعطاء مبدأ السيادة أهمية كبيرة لأنه أساس الاحترام المتبادل بين الدول ، إذ تتفرع من مبدأ السيادة مبادئ عديدة، وأهمها مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ، وكذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فحماية سيادة الدول هو حماية للمنظومة الدولية ، لكي تنشأ العلاقات بين الدول على أساس الاحترام المتبادل والابتعاد عن سعي الدول الكبرى للهيمنة على الدول الصغرى وهكذا، فمبدأ السيادة يحمي هذه الدول بالمواثيق الدولية .

ثانياً:-إشكالية البحث :

تنبع اشكالية البحث من ضمان حماية سيادة الدول الصغرى من هيمنة الدول الكبرى، والحد من تدخلاتها في الشؤون الداخلية ، وذلك بتفعيل دور المنظمات الدولية، ووضع تدابير رادعة ضد الدول التي تحاول أن تمس سيادة الدول الصغرى أو التدخل في شؤونها الداخلية دون أي سند قانوني ومعالجة دور مجلس الأمن الذي أصبح أداة بيد الدول الكبرى.

ثالثا:- أهداف البحث

أن وجود المنظمات الدولية ضروري ومهم لحفظ السلم والأمن الدوليين ، ولحل المشاكل بصورة سلمية بغية تجنب ويلات الحرب التي يحرمها المواثيق الدولية بعيدا عن تأثيرات الدول الكبرى ،إذ يجب أن تكون قرارات المنظمة قانونية و ليست سياسية، كما ينبغي العمل على أبعاد هيمنة الدول الكبرى من هذه المنظمات لكي تكون الدول متساوية في الحقوق والواجبات تجاه المنظمة الدولية ، وتكون سيادة الدول محفوظة وهو الأمر الذي يعزز ويحقق مبدأ المساواة بين الدول الكبرى والدول الصغرى .

رابعاً:- منهجية البحث

فقد أعتمدنا على المنهج التحليلي والذي مفاده تحليل موقف الفقة والعمل الدولي في شأن موضوع حماية السيادة.

ومحاولة الأعتماد على معايير موضوعية لتكييف الحداث التي تجري على أقاليم بعض الدولو لأعطاءها الوصف القانوني الصحيح واستعنا بالمنهج التأريخي بغية الوقوف على مدى التطور التأريخي لأخضاع مبدأ السيادة لقدر من التنظيم الدولي وذلك منذ القرن التاسع عشر وحتى الأن والتنويه بالجذور التاريخية لمبدأ السيادة في العصور السابقة،

خامساً:- خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحث تمهيدي وفصلين ومقدمة وخاتمة، وعلى النحو الأتي :-

المبحث التمهيدي :– تناولنا فيه مفهوم السيادة وتطورها التاريخي، ومفهوم التدخل في السيادة في ثلاثة مطالب ،الذي ناقشنا فيها تعريف السيادة لغة واصطلاحاً وعرضنا خصائصها والنظريات المتصلة بها، ومطلب ثاني تناولنا فيه التطور التاريخي لمبدأ السيادة على مر العصور، ومطلب ثالث ناقشنا فيه مفهوم التدخل في السيادة.

وفي الفصل الأول:–تناولنا مبدأ المساواة في السيادة في المنظمات الدولية في مبحثين: الأول عهد عصبة الأمم و الثاني ميثاق الأمم المتحدة .

إما الفصل الثاني:– فعرضنا فيه أجهزة الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عنها، وذلك في مبحثين: الأول تناولنا فيه الجمعية العامة ومجلس الأمن والثاني ناقشنا فيه قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق.